

Distr.
GENERAL

E/CN.4/1995/60
16 February 1995
ARABIC
Original: ENGLISH

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة حقوق الإنسان
الدورة الحادية والخمسون
البند ١٢ من جدول الأعمال المؤقت

مسألة انتهاك حقوق الإنسان والحريات الأساسية
في أي جزء من العالم، مع الإشارة بصفة خاصة
إلى البلدان والأقاليم المستعمرة وغيرها من
البلدان والأقاليم التابعة

انتهاكات حقوق الإنسان في بوغانفيل

تقرير الأمين العام

المحتويات

الصفحة	الفقرات	
٢	١ - ٣	مقدمة
٣	٤ - ٦	أولاً- أنشطة الهيئات المنشأة بموجب صكوك دولية
٣	٤ - ٥	ألف- اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز العنصري
٣	٦	باء- اللجنة المعنية بحقوق الطفل
٤	٧ - ١٢	ثانياً - تطور الحالة فيما يتعلق ببوغانفيل منذ آذار/مارس ١٩٩٤
٥		ثالثاً - رد حكومة بابوا غينيا الجديدة على لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان

مقدمة

١- اعتمدت لجنة حقوق الإنسان في دورتها الخمسين القرار ٨١/١٩٩٤ المعنون "انتهاكات حقوق الإنسان في جزيرة بوغانفيل التابعة لبابوا غينيا الجديدة" الذي طلبت فيه إلى الأمين العام، في جملة أمور، أن يقوم، على ضوء التطورات التي تطرأ في الفترة ما بين اعتماد هذا القرار و ٢٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤، بالنظر في مدى ملاءمة تعيين ممثل خاص يمكن أن تشمل ولايته ما يلي:

(أ) إقامة اتصال مباشر مع حكومة بابوا غينيا الجديدة وممثلي الشعب بمختلف فئاته في بوغانفيل التابعة لبابوا غينيا الجديدة للتحقيق في حالة حقوق الإنسان في بوغانفيل، بما في ذلك أي تقدم يحرز نحو إعادة التمتع الكامل بحقوق الإنسان والامتثال للصكوك الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي؛

(ب) استكشاف سبل العمل على وضع حد للنزاع المسلح وتسهيل الحوار والمفاوضات بين أطراف النزاع، بغية الوصول إلى حل شامل وعادل ودائم، وإعادة التمتع الكامل بحقوق الإنسان؛

(ج) تلقي معلومات لها مصداقية وموثوق بها من الحكومات والمنظمات غير الحكومية، وأي جهاز آخر يمكن أن يساعده في الاضطلاع بولايته؛

(د) تقديم تقرير إلى لجنة حقوق الإنسان في دورتها الحادية والخمسين.

٢- وبناء على دعوة من حكومة بابوا غينيا الجديدة، قام ممثل الأمين العام، السيد فرانسيسك فندريل، مدير شعبة شرقي آسيا والمحيط الهادئ التابعة لإدارة الشؤون القانونية بزيارة هذا البلد من ٨ إلى ١٢ آب/أغسطس ١٩٩٤. وقام السيد فندريل بزيارة بوكا في ١٠ آب/أغسطس ١٩٩٤. بيد أنه لم يتمكن من زيارة بوغانفيل بهذه المناسبة. ولذلك من المقرر قيامه ببعثة أخرى من ٢٣ إلى ٢٧ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥ للاضطلاع بدراسة أكثر عمقا. وسيصدر تقرير بنتائج الزيارة المقترحة كإضافة إلى هذا التقرير.

٣- ويحتوي هذا التقرير على معلومات عن الأنشطة التي تضطلع بها الهيئات المنشأة بموجب صكوك دولية لحقوق الإنسان فيما يتعلق بحالة حقوق الإنسان في بوغانفيل، وعلى وصف لتطور الحالة منذ آذار/مارس ١٩٩٤، وعلى الرد الرسمي لحكومة بابوا غينيا الجديدة على لجنة حقوق الإنسان. وسيستكمل هذا التقرير بالاضافة المشار إليها أعلاه التي ستحتوي على تقرير ممثل الأمين العام عن بعثته الثانية.

أولا - أنشطة الهيئات المنشأة بموجب صكوك دولية

ألف - اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز العنصري

٤- نظرت اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز العنصري في تنفيذ اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز العنصري في بابوا غينيا الجديدة، وبوجه خاص في الحالة في بوغانفيل في جلستها ١٠٦٠، المعقودة في ١٢ آب/أغسطس ١٩٩٤ (انظر الوثيقتين CERD/C/SR.1060 وA/49/18)، ولقد أصبحت بابوا غينيا الجديدة طرفا في هذه الاتفاقية منذ عام ١٩٨٢.

٥- وأعربت اللجنة في ملاحظاتها الختامية، التي اعتمدها في جلستها ١٠٦٧ المعقودة في ١٨ آب/أغسطس ١٩٩٤، عن قلقها البالغ للتقارير التي وردت عن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، بما في ذلك حالات الإعدام بلا محاكمة وترحيل السكان، فضلا عن احتمال استئناف التعديين على نطاق واسع في بوغانفيل، حيث يتميز السكان بإثنية مختلفة. ورأت اللجنة، في جملة أمور، أنه ينبغي أن تتعاون حكومة بابوا غينيا الجديدة مع الأمين العام للأمم المتحدة ومع المفوض السامي لحقوق الإنسان.

باء - اللجنة المعنية بحقوق الطفل

٦- صدقت بابوا غينيا الجديدة على إتفاقية حقوق الطفل في ١ آذار/مارس ١٩٩٢ وأصبح من الواجب عليها، بموجب التزامات تقديم التقارير، أن تقدم تقريرا عن تنفيذ الاتفاقية إلى اللجنة المعنية بحقوق الطفل حتى نهاية شهر آذار/مارس ١٩٩٥.

ثانيا - تطور الحالة فيما يتعلق ببوغانفيل منذ آذار/مارس ١٩٩٤

- ٧- قام وفد برلماني من استراليا بزيارة بوغانفيل من ١٨ إلى ٢٢ نيسان/أبريل ١٩٩٤. ورغم عدم نجاح الوفد في الالتقاء مباشرة مع قوات جيش بوغانفيل الثوري فلقد لاحظ أن الحل العسكري ليس متاحا لكلا الجانبين وأن ما يصبو إليه شعب بوغانفيل هو السلم، والوفاق، وعودة الرخاء.
- ٨- ودعي الأمير الملكي لجزيرة تونغا إلى القيام بزيارة فيما يتصل بالمنازعات في بوغانفيل.
- ٩- وعقدت محادثات أولية بين ممثلي سلطات بابوا غينيا الجديدة وجيش بوغانفيل الثوري في هونيالا في حزيران/يونيه ١٩٩٤ وأسفرت هذه المحادثات عن التوقيع على محضر اتفاق منتجج تامبيا في ٢٧ آب/أغسطس ١٩٩٤.
- ١٠- وأدى الاتفاق أعلاه إلى مزيد من الاتصالات بين الطرفين. وفي ٣ أيلول/سبتمبر، وقّع رئيس وزراء بابوا غينيا الجديدة وممثلو المجموعات المختلفة المعنية، فضلا عن قائد جيش بوغانفيل الثوري، على التزامات هونيالا للسلم في بوغانفيل.
- ١١- وفي ٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤، اتفقت الأطراف المشار إليها أعلاه على وقف إطلاق النار وأعلنت بموجب هذا الاتفاق اعتبار أراوا، وبانغونا، واكوناي، وبوين مناطق محايدة لتقوم قوة حفظ السلم في منطقة جنوب المحيط الهادئ بالعمل منها. وتكونت قوة حفظ السلم من استراليا، وفيجي، وتونغا، وفانواتو.
- ١٢- وبعد قيام سلطات بابوا غينيا الجديدة بتقديم ضمانات لسلامة العبور، عقد اجتماع على مستوى عال مع قيادة جيش بوغانفيل الثوري في ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤.

ثالثا - رد حكومة بابوا غينيا الجديدة على لجنة
الأمم المتحدة لحقوق الإنسان



رد

مقدم من

حكومة بابوا غينيا الجديدة

على

قراري لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان

بشأن

الانتهاك المزعوم لحقوق الإنسان

في

مقاطعة بوغانفيل

التابعة

لبابوا غينيا الجديدة

٢٢ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤

رد

مقدم من

حكومة بابوا غينيا الجديدة

على

قراري لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان

بشأن

الانتهاك المزعوم لحقوق الإنسان

في

مقاطعة بوغانفيل

التابعة

لبابوا غينيا الجديدة

٢٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤

تمهيد

يوضح هذا الرد، الذي وضع في شكل تقرير مقدم من حكومة دولة بابوا غينيا الجديدة المستقلة بشأن قرار لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان المتعلقين بالانتهاك المزعوم لحقوق الإنسان في بوغانفيل، القضايا الرئيسية لهذا الموضوع.

فمن الجدير بالذكر أن حالة بوغانفيل ليست مشكلة استعمارية، كما أنها ليست من القضايا المتعلقة بالأقليات أو بالشعوب الأصلية.

فهي حالة نشأت من المطالبة المشروعة بالتعويض عن استخدام الأراضي القبلية في تطوير مشروع التعدين واستغللتها بعض العناصر الاجرامية في بوغانفيل لتحقيق مصالح أخرى.

ففي ديمقراطية ذاتعة الصيت مثل ديمقراطيتنا، يكفل الدستور الوطني جميع الحريات الأساسية للحقوق الرئيسية والأصلية للإنسان، بما في ذلك الحق في حرية التعبير.

ولذلك، لم يحرم سكان مقاطعة بوغانفيل التابعة لبابوا غينيا الجديدة من تلك الحقوق، كما أنهم لم يتعرضوا لأي قمع من أي جهاز تابع للدولة ولكنهم تمتعوا بأقصى ما يمكن من الحقوق المشروعة التي يكتفلها وضعهم كمواطنين في بابوا غينيا الجديدة.

ومن المؤكد أنكم تعلمون الآن أنه وقعت منذ اعتماد القرارين قيد البحث وتقرير الأمين العام أحداثاً أدت إلى إجراء مفاوضات في بوغانفيل لعقد مؤتمر سلام في أراوا في ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤.

ولدى حكومتي والأطراف المتأثرة في بوغانفيل رغبة صادقة في وضع حد للآلام التي حدثت طوال السنوات الخمس ونصف للسنة الماضية بالدعوة إلى عقد هذا المؤتمر في إطار الدستور الوطني وغيره من القوانين والسياسات الحكومية. وتؤمن الحكومة بأن هذا المؤتمر سيؤدي بمساعدة جميع القيادات في المقاطعة إلى إعادة السلم والاستقرار والوحدة الوطنية إلى بابوا غينيا الجديدة.

وإنني لوائق أن الأمم المتحدة ستطمئن لدى استلام هذا التقرير إلى صدق حكومتي في الدفاع عن المبادئ المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة، لا سيما المبادئ المتعلقة بحماية وتعزيز حقوق الإنسان.

السير جوليوس شان،

الحائز على وسام فارس الامبراطورية البريطانية،

والحائز على وسام الفارس الأعظم لسان مايكل وسان جورج،

والحائز على وسام الاستحقاق العسكري.

رئيس وزراء بابوا غينيا الجديدة

أيلول/سبتمبر ١٩٩٤

المحتويات

- ألف- الغرض
- باء- الخلفية
- جيم- جيش بوغانفيل الثوري
- دال- قائمة القضايا المشار إليها بالتحديد في قرار لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان وفي تقرير الأمين العام
- هاء- السياسة والاستراتيجية الراهنة للحكومة الوطنية بشأن بوغانفيل
- واو- انتشار قوات الأمن التابعة لبابوا غينيا الجديدة
- زاي- إعادة الخدمات
- حاء- الخاتمة

الرد المقدم من حكومة بابوا غينيا الجديدة على
قراري لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان بشأن
الانتهاك المزعوم لحقوق الإنسان في بوغانفيل

ألف- الغرض

الغرض من هذه الوثيقة هو تقديم معلومات بشأن مقاطعة بوغانفيل التابعة لبابوا غينيا الجديدة رداً على قراري لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان ٧٦/١٩٩٣ المؤرخ في ١٠ آذار/مارس ١٩٩٣ و٨١/١٩٩٤ المؤرخ في ١١ آذار/مارس ١٩٩٤ وتقرير الأمين العام بشأن الحالة في بوغانفيل الوارد في الوثيقة E/CN.4/1994/60 المعنونة مسألة الانتهاكات المزعومة لحقوق الإنسان.

باء- الخلفية

١- معلومات عن المقاطعة

١-١ العناصر الجغرافية

تقع مقاطعة جزر سليمان الشرقية، التي أعيدت تسميتها لتكون مقاطعة بوغانفيل، على خط مستقيم يبلغ نحو ٩٩٠ كيلومترا شرقي مدينة بورت مورزبي، عاصمة بابوا غينيا الجديدة. وتبلغ مساحة هذه المقاطعة ٣٠٠ ٩ كيلومترا مربعا وتشمل جزيرة بوغانفيل الرئيسية (التي يبلغ طولها ٢٠٨ كيلومترا وعرضها ٩٦ كيلومترا)، وجزيرة بوكا في الشمال، وعدة جزر مرجانية شمالي هذه الجزيرة.

وبلغ عدد السكان في المقاطعة في كانون الثاني/يناير ١٩٨٩ نحو ٢٠٠ نسمة بكثافة نحو ٢٠ شخصا لكل كيلومتر مربع.

وسكان بوغانفيل من أهالي ميلانيزيا. وتوجد في بوغانفيل ١٩ مجموعة لغوية. وينتسب جميع سكان بوغانفيل فيما بينهم عن طريق أمهاتهم، وتنتقل ملكية الأرض في معظم المجتمعات عن طريق الأم.

وتعيش أغلبية سكان بوغانفيل على زراعة المواد الغذائية مثل القلقاس، والبطاطا الحلوة، وثمره الخبز. وأكثر المحاصيل تحقيقا للدخل هي الكاكاو ولب جوز الهند المجفف. ويقوم صغار الملاك بزراعة نحو ٦٠ في المائة من هذه المحاصيل بينما يرد الباقي من المزارع المملوكة لأجانب. ومصادر البروتين هي الدجاج والخنازير والأسماك.

وخلال الفترة من ١٩٧٢ إلى ١٥ أيار/مايو ١٩٨٩، قامت شركة بوغانفيل للنحاس المحدودة بموجب اتفاق بوغانفيل للنحاس بإدارة منجم مفتوح غني بالنحاس ومعمل في بانغونا، وكان المنجم والمعمل يعودان على البلد بحصائل تزيد على ٤٠ في المائة من الدخل سنوياً.

التراث الاستعماري

٢-١

بدأ الاستيطان في بوغانفيل في الجزء الأخير من القرن التاسع عشر. وكانت بوغانفيل خلال هذه الفترة تحت الإدارة الألمانية. وأصبحت هذه الإدارة رسمية بموجب تبادل للمذكرات مع الحكومة البريطانية في عام ١٨٩٩. واستمرت الإدارة الألمانية إلى حين نشوب الحرب العالمية الأولى في عام ١٩١٤ ثم وضعت بوغانفيل في عهد عصبة الأمم تحت وصاية استراليا.

وأدى المبشرون أيضاً دوراً كبيراً في تشكيل بوغانفيل. فوصلت جمعية مريم الكاثوليكية (الجمعية المريمية) في عام ١٩٠٢، ثم وصل الميثوديون في عام ١٩٢٠ والسبتيون في عام ١٩٢٤. وكانت أكثر الكنائس تأثيراً من حيث عدد الأتباع هي الكنيسة الكاثوليكية. وقام المبشرون علاوة على نشر الديانة المسيحية بدور كبير في التعليم والرعاية الطبية.

وظلت جزيرة بوغانفيل مع بقية بابوا غينيا الجديدة خاضعة للإدارة الاسترالية الاستعمارية إلى حين استقلالها في ١٦ أيلول/سبتمبر ١٩٧٥.

فترة ما بعد الاستقلال

٣-١

ولدى إعلان الاستقلال في ١٦ أيلول/سبتمبر ١٩٧٥، واجهت بابوا غينيا الجديدة أزمة كبيرة بسبب الانفصال الذي أعلنته جزيرة بوغانفيل الغنية بالنحاس قبل ذلك بأسبوعين. وظلت الحالة متوترة طوال خمسة أشهر ولكن نظراً لعدم رغبة الحكومة الوطنية في انتشار النزعة الانفصالية، واقتناعاً منها بجدية تصميم بوغانفيل، وعدم تأكدها من النتائج التي قد تؤدي إليها المواجهة الكاملة معها، فلقد وافقت الحكومة الوطنية على هذا الانفصال. ومما ساعد على ذلك إزدياد ميل قيادات زعماء بوغانفيل إلى المصالحة مع الحكومة بعدما قلت ثقتهم في قدرتهم على إمكان "الاستمرار بمفردهم".

وتم حل الأزمة في شباط/فبراير ١٩٧٦ بموافقة الحكومة الوطنية على إدراج فصل بشأن حكم المقاطعة في الدستور وعلى إصدار "قانون عضوي" بشأن حكم المقاطعة.

وعرض التعديل الدستوري على البرلمان في أوائل عام ١٩٧٦. ولم يتضمن هذا التعديل إلا الخطوط العريضة لنظام الحكم في الإقليم. ثم أجريت بين شباط/فبراير وآب/أغسطس مفاوضات تفصيلية بين الحكومة الوطنية وقيادات بوغانفيل وانتهت هذه المفاوضات بالتوقيع على "اتفاق بوغانفيل" في آب/أغسطس ١٩٧٦.

وبينما نص اتفاق بوغانفيل على ترتيبات محددة بشأن جزر سليمان الشمالية، فلقد ذكر أيضا أن هذه الترتيبات تدخل في إطار مخطط لا مركزية السلطات في بابوا غينيا الجديدة الموحدة.

وأدى الإيقاع والضغط الملحوظان في المفاوضات وفي تنفيذ اتفاق بوغانفيل إلى عدة نتائج. فأولا، ورغم اعتماد جوانب كثيرة للمواقف الأولية للطرفين على الأعمال السابقة للجنة التخطيط الدستورية وأعمال مستشارين مختلفين (لا سيما واتس وليدرمان، ١٩٧٥)، فلقد بلغت الضغوط للتوصل فورا إلى حلول حدا جعل استخدام الدراسات السابقة محدودة. وثانيا، أدى ضيق الوقت المتاح لكل من المفاوضات والصياغة، إلى حد ما، إلى تعقيد القانون، وغموض الكثير من أحكامه، ووجود ثغرات وأخطاء صياغية فيه. وثالثا، تأثرت مجموعة الترتيبات التي وردت في القانون العضوي بالاحتياجات والاهتمامات الخاصة لبوغانفيل كجزيرة منفصلة جغرافيا عن بقية الدولة، تحتوي على عدد قليل نسبيا من السكان الحائزين على قسط وافر من التعليم والمتجاسنين، وتتمتع ببنية أساسية وزراعة متطورين تطورا جيدا نسبيا.

وعندما بلغت الأزمة ذروتها، أوقفت الحكومة الوطنية عمل حكومة مقاطعة جزر سليمان الشمالية في آب/أغسطس ١٩٩٠. وهي لا تزال موقوفة حتى الآن.

خلفية الأزمة

-٢-

نشأت أزمة بوغانفيل بسبب قلق ملاك الأراضي في بانغونا على مصالحهم الاقتصادية والاجتماعية والبيئية من أنشطة التعدين التي تقوم بها شركة بوغانفيل للنحاس المحدودة. وهي الشركة التي تقوم باستخراج النحاس والذهب من منجم بانغونا في جزيرة بوغانفيل.

ويرجع استياء ملاك الأراضي من أنشطة الشركة إلى عدم ارتياحهم للتعويض الذي دفعته لهم الشركة نظير الازعاج الاجتماعي الذي سببته لمعيشتهم ونظير الأضرار التي لحقت بالبيئة. وهناك أيضا شعور بالاستياء وعدم الارتياح بين ملاك الأراضي، لا سيما بين الأسر القائمة على الأمومة والأسر الأبوية، بسبب عدم المساواة بينهما في توزيع المدفوعات.

وبلغ النزاع حدا لا رجعة فيه عندما قام مناضلون من ملاك الأراضي ومعهم أفراد من الحركة الطائفية في منتصف تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨ بتكثيف أعمال التخريب ضد العاملين بالمنجم ومنشآته. وتم حينئذ اختطاف ماثيو كوف، مدير الصندوق الاستثماري والعضو في الصندوق الاستثماري السابق من منزله في بانغونا واصطحابه إلى الأدغال واغتياله.

واتخذت أزمة بوغانفيل عندئذ بعدا استراتيجيا يختلف عن بعدها الأصلي وتحولت منذ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩ تقريبا من أعمال شغب مسلحة لاسترعاء نظر الحكومة إلى المصالح الاقتصادية الأصلية لملاك الأراضي إلى دعوة إلى الانفصال.

جيش بوغانفيل الثوري

جيم-

لدى انسحاب قوات الأمن في أوائل آذار/مارس ١٩٩٠، خرجت الحالة في بوغانفيل عن سيطرة الحكومة. وضاعت ثقة الحكومة الوطنية في الاتفاق. وأصبح استيلاء جيش بوغانفيل الثوري على السلطة رسميا بإعلان تعترض فيه قيادة جيش بوغانفيل الثوري على تمديد وقف إطلاق النار اعتبارا من ١٦ آذار/مارس ١٩٩٠. وقام جيش بوغانفيل الثوري بتوقيف واحتجاز كل من يشتبه في أنه من العملاء الحكوميين، أو من المؤيدين المخلصين للحكومة. وبدأ هذا سلسلة من الأعمال الوحشية ارتكبت ضد الأبرياء ولا تزال مستمرة حتى الآن.

وصدر بعد ذلك إعلان الاستقلال من طرف واحد في ١٧ أيار/مايو ١٩٩٠. وسبق هذا إنشاء القيادة العسكرية للمقاطعة، وجهاز مي - إيكاموي للمخابرات، وشرطة جيش بوغانفيل الثوري. بل بادرت قيادة جيش بوغانفيل الثوري قبل ذلك بكثير بإجراء اتصالات دولية لتنظيم المواصلات والشؤون المالية والمصارف ولشراء اللوازم العسكرية. وسحب جيش بوغانفيل الثوري طبقا للتقديرات ما يزيد على ٦٠ ٠٠٠ من الكينات (نحو ٢٩٠ ٥٥ من دولارات الولايات المتحدة) من الصندوق الحكومي لمقاطعة جزر سليمان الشمالية وبذلت بعد ذلك محاولة لنقل ما تبقى في صندوق المقاطعة إلى حساب استثماري خاص.

وانتشر نفوذ جيش بوغانفيل الثوري أيضا بعد انسحاب قوات الأمن مباشرة إلى الجزر المرجانية، وقام باختيار نيسان كنقطة انتشار إلى الجزر الأخرى. وأصبح انتشار جيش بوغانفيل الثوري إلى الجزر المرجانية على هذا النحو ممكنا بسبب عدم وجود رقابة بحرية طبقا لشروط وقف إطلاق النار.

ومنذ قيام قوات الأمن بعملياتها في جزر سليمان الشمالية، بدأ المتمردون موجة من العنف ترمي إلى عرقلة الجهود التي تبذلها الحكومة الوطنية لإعادة السلم والاستقرار إلى المقاطعة. وأصبح من الأجزاء الرئيسية لاستراتيجية المتمردين ارتكاب مثل هذا العنف مع المدنيين الأبرياء لغرس الخوف والشك بين السكان المحليين وبالتالي لضمان الولاء السياسي للقاعدة الشعبية المحلية بالقوة.

ورغم الضغوط الهائلة من القيادات المحلية والأشخاص المعنيين فمن الواضح أن عناصر المتمردين المتبقية تعتزم مواصلة أعمال العنف المذكورة ضد السكان المحليين.

وهكذا سيظل المدنيون الأبرياء الضحايا التعيسة للأعمال الوحشية والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان التي يرتكبها جيش بوغانفيل الثوري.

قائمة القضايا المشار إليها بالتحديد في قرار لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان وفي تقرير الأمين العام

دال-

بينما يقدم الفصل هاء من هذا التقرير المعنون "السياسة والاستراتيجية الراهنة للحكومة الوطنية بشأن بوغانفيل" ردوداً/توضيحات فيما يتعلق بالانتهاكات المزعومة وبالإجراءات التي اتخذتها الحكومة الوطنية لبابوا غينيا الجديدة. بشأنها، فإن هذا الفصل سيقوم بالرد على ادعاءات وقضايا معينة أثبتت وأبدت في قرار لجنة حقوق الإنسان ٧٦/١٩٩٢ و ٨١/١٩٩٤ وفي تقرير الأمين العام الذي ورد في الوثيقة E/CN.4/1994/60.

١- القرار ٨١/١٩٩٤

رداً على الفقرات ١ و ٢ و ٣ و ٤ من منطوق القرار ٨١/١٩٩٤، استغلت حكومة بابوا غينيا الجديدة كافة الفرص والنهج، بما في ذلك المحادثات التي عقدت مؤخراً في حزيران/يونيه ١٩٩٤ في هونيأرا بجزر سليمان، لإجراء لقاءات ومفاوضات مع المجموعات المختلفة، بما في ذلك جيش بوغانفيل الثوري، من أجل السلام. وتجدر الإشارة بوجه خاص إلى ما يلي:

(أ) تحسين مستوى البنية الأساسية والخدمات المقدمة إلى ملاك الأراضي في منطقة منجم بانغونا (قرار اللجنة التنفيذية الوطنية رقم ٨٨/٣١ الصادر في ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨).

- إيجاد وجود حكومي في بانغونا؛

- توسيع نطاق توزيع الطاقة إلى القرى المحيطة ببانغونا؛

- الارتقاء بالمرافق الصحية في المنطقة الإيجارية للمنجم؛

- الارتقاء بمرافق المدارس المحلية.

(ب) تكليف قوات الدفاع بمساعدة الشرطة في عملياتها الخاصة بما في ذلك تنفيذ حظر التجول (قرار اللجنة التنفيذية الوطنية رقم ٨٨/١٠٤ الصادر في ٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨ وقرار الحكومة الوطنية رقم ٨٨/١٢٨ الصادر في ٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨).

- صدر الأمر بتكليف قوات الدفاع في بابوا غينيا الجديدة بموجب المادة ٢٠٤ من الدستور بمساعدة السلطة المدنية (الشرطة) على إعادة النظام العام والأمن إلى مقاطعة جزر سليمان الشمالية اعتباراً من ٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨ وإلى حين تحسن الحالة.

(ج) إنشاء لجنة خاصة برئاسة السير جون كابوتين (قرار اللجنة التنفيذية الوطنية رقم ٨٩/٧٨ الصادر في ١٢ نيسان/أبريل ١٩٨٩) للتحقيق في الحالة الراهنة في مقاطعة جزر سليمان الشمالية وتقديم توصيات بشأنها.

(د) منحة التعدين (قرار اللجنة التنفيذية الوطنية رقم ٨٩/١٥٤ الصادر في ١٦ آب/أغسطس ١٩٨٩):

- مجموعة من التعويضات المقدمة إلى ملاك الأراضي في المناطق الإيجارية للمنجم وإلى حكومة مقاطعة جزر سليمان الشمالية.

(هـ) الإعلان المشترك للسلم والمصالحة بين الحكومة الوطنية، وحكومة مقاطعة جزر سليمان الشمالية، والكنائس، وممثلي ملاك الأراضي، والسلطة التنفيذية لجيش بوغانفيل الثوري، الذي تم توقيعه في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٩، والذي تشيد فيه جميع الأطراف بمبادرة الكنائس لتعزيز السلم والمصالحة في مقاطعة جزر سليمان الشمالية وتقبل بمقتضاه هذه المبادرة. وتجدر الإشارة إلى أنه لم يوقع أي ممثل لجيش بوغانفيل الثوري على هذا الإعلان.

(و) الاتفاقات المتعلقة بنهو الأعمال العدائية في بوغانفيل. فاتفقت قوات الأمن التابعة لبابوا غينيا الجديدة وجيش بوغانفيل الثوري على وقف إطلاق النار في ١ آذار/مارس ١٩٩٠ ووقع على هذا الاتفاق كل من المقدم ليو نويأ أوبي، نائب مراقب حالة الطوارئ في بوغانفيل، وصموئيل كاونا، قائد جيش بوغانفيل الثوري.

وكان توقيع الحكومة الوطنية على اتفاق وقف إطلاق النار مع قيادة جيش بوغانفيل الثوري عملاً يتسم بشجاعة خاصة من جانب الحكومة الوطنية ويقوم على الثقة في سكان مقاطعة بوغانفيل وحسن الظن بهم. ويتفق هذا الالتزام مع المبدأ الرئيسي المفترض للسعي بقدر الإمكان إلى حل أزمة بوغانفيل، بالطرق السلمية.

ومما لا شك فيه أن قيادة جيش بوغانفيل الثوري كانت تعلم تماما هدف الحكومة الوطنية من الإتفاق على وقف إطلاق النار الذي كان سيستوجب بالتالي انسحاب قوات الأمن، في كانون الثاني/يناير - شباط/فبراير ١٩٩٠.

فكان هدف الحكومة الوطنية من الاتفاق على وقف إطلاق النار هو أن يكون وقف إطلاق النار في حد ذاته مقدمة لكل من الحكومة الوطنية وجيش بوغانفيل الثوري وسكان مقاطعة بوغانفيل للجلوس معا بطريقة سلمية وللقيام معا بمناقشة سبل تحقيق السلم والمصالحة في بوغانفيل.

وقد تمت قيادة جيش بوغانفيل الثوري ضمانات رسمية بعدم الاستفادة من انسحاب قوات الأمن للاستيلاء على السلطة من حكومة المقاطعة. وأكدت القيادة أيضا أنها ستحافظ على القانون والنظام بالنسبة إلى كل من جيش بوغانفيل الثوري والكنائس وأنها ستسيطر على المجموعات المختلفة لهذا الجيش.

ولم تنفذ قيادة جيش بوغانفيل الثوري هذه التأكيدات إطلاقا وسادت الفوضى الكاملة في المقاطعة بعد انسحاب قوات الأمن في منتصف آذار/مارس ١٩٩٠.

(ز) اتفاق إنديفر المؤرخ في ٥ آب/أغسطس ١٩٩٠.

ونتيجة للتطورات العكسية، أصبح من الصعب على الحكومة الوطنية أن تحدد مع قيادة جيش بوغانفيل الثوري موعدا مبكرا لعقد مفاوضات السلام. وبعد حوار بين الطرفين، عقدت في نهاية الأمر مفاوضات أسفرت عن توقيع اتفاق إنديفر في ٥ آب/أغسطس ١٩٩٠. ومن وجهة نظر الحكومة الوطنية، كان هذا الاتفاق حاسما للحوار مع جيش بوغانفيل الثوري ولإيجاد الأوضاع المؤدية إلى استكشاف سبل السلام الدائم والمصالحة مع بوغانفيل.

ونص اتفاق إنديفر على عودة السلع والخدمات إلى جزر سليمان الشمالية. وأتاح التوقيع على هذا الاتفاق للحكومة الوطنية أن تنفذ استراتيجيتها للإصلاح وإعادة التأهيل والمصالحة التي بدأتها في ٢٤ آب/أغسطس ١٩٩٠. وكان الهدف من هذه الاستراتيجية هو توفير الخدمات في جميع أرجاء المقاطعة.

وللأسف، واجه الفريق الحكومي المشترك عقبات في بوكا. وطلبت قيادة جيش بوغانفيل الثوري دخول السلع من كيتا كما طلبت سحب قوات الأمن. وبعد ذلك بفترة وجيزة، وبناء على طلب زعماء بوكا، أمرت الحكومة الوطنية بعودة قوات الأمن إلى بوكا لتيسير إعادة الخدمات. وفي ٣١ آب/أغسطس ١٩٩٠ قامت قوات الأمن بعملية إبرار بالقوة في الطرف الشمالي من بوكا.

(ح) اتفاق مالاغان المؤرخ في ٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٠.

شجب اتفاق مالاغان الذي وقع بين قيادات بوكا والحكومة الوطنية النشاط الانفصالي ودعا إلى وجود قوات الأمن في جزيرة بوكا.

(ط) إعلان هونيبارا المؤرخ في ٢٣ كانون الثاني/يناير ١٩٩١.

أيد إعلان هونيبارا إعادة الخدمات ودعا إلى تحسين الحوار للتوصل عن طريق المفاوضات إلى تسوية بشأن إعادة السلم والاستقرار إلى بوغانفيل.

(ي) إنشاء فريق مقاطعة جزر سليمان الشمالية لمفاوضات السلام في ٢٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣ تحت رئاسة وزير الدولة المسؤول عن شؤون بوغانفيل. وكان من بين الأعضاء في هذا الفريق رؤساء جميع السلطات المؤقتة، وأعضاء البرلمان الوطني التابعين للمقاطعة، ووزير خدمات القرية وشؤون المقاطعات.

(ك) وبناء على مبادرة من السير جوليوس شان، نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية والتجارة سابقا ورئيس الوزراء حاليا، أدت المفاوضات التي بدأت في حزيران/يونيه ١٩٩٤ إلى التوقيع على محضر اتفاق منتجج تامبيا في ٢٧ آب/أغسطس ١٩٩٤ (المرفق ألف).

وأشار محضر اتفاق تامبيا إلى برنامج وإطار لعملية التسوية السلمية ونص، في جملة أمور، على كيفية تعويض وترحيل العناصر الأساسية لجيش بوغانفيل الثوري.

(ل) وبعد محضر اتفاق تامبيا، اجتمع رئيس الوزراء مع السيد سام كاونا في هونيبارا في يومي ٢ و٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤ للتفاوض بشأن التزامات هونيبارا للسلم في بوغانفيل.

ونصت الالتزامات التي تم التوقيع عليها في هونيبارا في ٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤، في جملة أمور، على موافقة رئيس وزراء بابوا غينيا الجديدة والممثلين المختلفين لمجموعات المتمردين التي يرأسها السيد سام كاونا، قائد جيش بوغانفيل الثوري، على هذه الالتزامات (المرفق باء) وعلى إعلان السلم فوراً في اليوم الثالث من شهر أيلول/سبتمبر ١٩٩٤. وتقوم حالياً قوة حفظ السلم في منطقة جنوب المحيط الهادئ بالانتشار في بوغانفيل وسيتم رفع الحصار رسمياً في غضون أسبوع من ٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤.

وسينعقد مؤتمر السلام المتفق عليه في مكان ما في آراوا ببوغانفيل في موعد لا يتجاوز يوم ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤.

(م) وبناء على التزامات هونيارا، اجتمع وفد من بابوا غينيا الجديدة برئاسة وزير الخارجية والتجارة، السيد غابرييل دوسافا، مع السيد سام كاونا وممثلي جيش بوغانفيل الثوري لإبرام اتفاق لوقف إطلاق النار في يومي ٧ و٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤ في هونيارا.

ويتناول اتفاق وقف إطلاق النار (المرفق جيم)، في جملة أمور، تفاصيل قوة حفظ السلم في منطقة جنوب المحيط الهادئ التي تتكون من استراليا وتونغا وفيجي وفانواتو، والمسائل التنفيذية مثل المركز القانوني للاتفاق المتعلق بالقوة، وإنشاء اللجان التي ستقوم بمساعدة هذه القوة على الانتشار.

ويقتضي اتفاق وقف إطلاق النار أيضا بقاء جيش بوغانفيل الثوري وقوات الدفاع التابعة لبابوا غينيا الجديدة في حالة سكون. ولم يحدث حتى الآن أي خرق مقصود لهذا البند.

وأُسفرت المشاورات الآن عن الاتفاق على جميع الشروط المتعلقة بانتشار قوة حفظ السلم في منطقة جنوب المحيط الهادئ وعلى البنود المتعلقة بالمركز القانوني للاتفاق المتعلق بالقوة. ومن المتوقع أن يتم التوقيع على الاتفاق قبل وصول القوة إلى بابوا غينيا الجديدة في ٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤.

وهناك أيضا بالإضافة إلى النقاط البارزة التي ذكرت أعلاه للأنشطة الرئيسية التي تم الاضطلاع بها فيما يتصل بعملية السلم في بوغانفيل زيارات منتظمة قامت بها بعثات دبلوماسية استرالية وأخرى تابعة للوفود القائمة في بابوا غينيا الجديدة تشمل ما يلي:

زيارة الوفد البرلماني الاسترالي لبوغانفيل خلال الفترة من ١٨ إلى ٢٢ نيسان/أبريل ١٩٩٤

فتح قرار حكومة بابوا غينيا الجديدة بدعوة وفد برلماني استرالي إلى زيارة بوغانفيل الباب لقيام مجموعات مماثلة من بلدان مجاورة أخرى بزيارات مماثلة.

وأكد الوفد الاسترالي أن السياسة والاستراتيجية الحالية لحكومة بابوا غينيا الجديدة المشار إليها في الفصل هاء تؤدي إلى بناء الثقة، والإصلاح، وإعادة التأهيل وليس إلى تحقيق خيارات سياسية.

الزيارة التي قام بها الأمير الملكي لجزيرة تونغا

وتدل أيضا الزيارة التي قام بها الأمير الملكي لجزيرة تونغا على استعداد جمهورية بابوا غينيا الجديدة لقبول كافة الآراء والمساهمات التي تستطيع البلدان المجاورة أن تقدمها من أجل حل أزمة بوغانفيل.

الزيارة التي قام بها ممثل الأمين العام للأمم المتحدة

قام السيد فرانسيسك فندريل، مدير شعبة شرقي آسيا والمحيط الهادئ التابعة لإدارة الشؤون القانونية بمقر الأمم المتحدة بزيارة بابوا غينيا الجديدة خلال الفترة من ٨ إلى ١٢ تموز/يوليه ١٩٩٤ وتضمنت هذه الزيارة رحلة إلى بوكا في ١٠ تموز/يوليه. وكان الغرض من زيارته هو معرفة أشكال المساعدة التي يمكن للأمم المتحدة أن تقدمها إلى بابوا غينيا الجديدة في إطار الفقرة ٧ من قرار لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان ٨١/١٩٩٤. وكان الغرض من الزيارة أيضا هو معرفة مدى التقدم الذي أحرز في مفاوضات السلام بين الحكومة وجيش بوغانفيل الثوري.

ولا تعلم الحكومة محتويات التقرير الذي قدمه السيد فندريل إلى الأمين العام للأمم المتحدة.

تقرير الأمين العام (E/CN.4/1994/60)

-٢-

من الجدير بالذكر أن بابوا غينيا الجديدة طرف في صكوك حقوق الإنسان الدولية الرئيسية التالية:

(أ) الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري.

(ب) اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها.

(ج) اتفاقية حقوق الطفل.

(د) اتفاقية الحقوق السياسية للمرأة.

(هـ) الاتفاقية الخاصة بوضع اللاجئين.

(و) البروتوكول الخاص بوضع اللاجئين.

ورداً على التقرير المذكور أعلاه، تفيد حكومة بابوا غينيا الجديدة بما يلي:

(أ) تقديم تقرير إلى اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز العنصري:

بابوا غينيا الجديدة طرف في هذه الاتفاقية منذ عام ١٩٨٢ ويتعين عليها أن تقدم تقريراً في كل عام، وهي تقوم حالياً بإعداد مشروع تقرير بمساعدة مركز حقوق الإنسان.

(ب) تقديم تقرير إلى اللجنة المعنية بحقوق الطفل:

صدقت بابوا غينيا الجديدة على هذه الاتفاقية، كما ذكر في هذا التقرير، في ١ آذار/مارس ١٩٩٣ وليس مطلوباً منها طبقاً لإجراءات الاتفاقية أن تقدم تقريراً قبل عام ١٩٩٥.

(ج) تقديم تقرير إلى المقرر الخاص المعني بحالات الإعدام بلا محاكمة أو بإجراءات موجزة أو الإعدام التعسفي:

بناءً على طلب المعلومات الذي ورد من المقرر الخاص في ٢١ أيار/مايو ١٩٩٣، قدمت حكومة بابوا غينيا الجديدة فيما يتعلق بالسادة كين سافيا، وتورومورا، وغابرييل تامونغ المعلومات التالية:

١٠ "أصيب السيد اسماعيل تورومورا بجراح أثناء قيام قوات الأمن بالهجوم على مخيم معروف لجيش بوغانفيل الثوري في قرية تيوباسينو في منطقة تنبوتز في عام ١٩٩٢. وقام زملاء السيد تورومورا بنقله إلى هونيأرا لعلاج طبي. وتعتقد الحكومة أنه لا يزال في هونيأرا الآن:

٢٠ "السيد كين سافيا من الموظفين السابقين لهيئة المواصلات السلوكية واللاسلكية وكان مسؤولاً عن جميع شبكات الاتصال لجيش بوغانفيل الثوري في الجزيرة. وقام السيد فرنسيس أونا بتعيينه وزيراً للمواصلات في حكومة ميكاموي غير الشرعية بعد إعلان استقلال بوغانفيل من طرف واحد. وأصبح السيد سافيا بعد ذلك مذبوحاً في إذاعة بوغانفيل الحرة وقام بالدعاية لجيش بوغانفيل الثوري بإسم مستعار هو "بلاك بيوتي". وبعد إعادة الاستيلاء على مدينة آراوا، كان السيد سافيا من الأشخاص الذين تم ترحيلهم في ١٥ شباط/فبراير ١٩٩٣ من آراوا إلى واكوناي. وشوهد السيد سافيا لآخر مرة مع مجموعات المقاومة في ١٦ شباط/فبراير ١٩٩٣ في واكوناي:

٣٠ "لم تقم قوات الأمن بقتل السيد غابرييل تامونغ حسبما يدعى والواقع أن الحكومة لا تعلم أين هو الآن. بيد أنه من المعروف عن جيش بوغانفيل الثوري

أنه يقوم بإعدام المدنيين الأبرياء والمؤيدين للحكومة الوطنية بلا رحمة ونظرا لكون السيد تامونغ من منطقة كيتا فإن الحكومة تعتقد أنه يوجد في منطقة كيتا، غالبا كرهينة لدى جيش بوغانفيل الثوري، ما لم يقم هذا الجيش بقتله.

وتنفي الحكومة قطعيًا الادعاءات ذات الطابع العام التي نقلها المقرر الخاص في ٢٩ تموز/يوليه ١٩٩٣ عن جيش بوغانفيل الثوري والتي تدعي قيام الحكومة بانتهاك حقوق الإنسان على نطاق واسع عن طريق القبض على الأشخاص المشتبه في كونهم من أفراد جيش بوغانفيل الثوري وإطلاق النار على المدنيين وقصفهم بالقنابل وقتل الأشخاص في مراكز الرعاية. فجميع هذه الادعاءات باطلة ولا أساس لها من الصحة.

(د) الخدمات الاستشارية والمساعدة التقنية المقدمة من مركز الأمم المتحدة لحقوق الإنسان:

عُرض على الحكومة منذ قيام التعاون بين حكومة بابوا غينيا الجديدة ومركز الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في عام ١٩٩٣ مشروع مقترح لبرنامج التعاون التقني لكي تنظر الحكومة فيه.

ويرمي المشروع إلى قيام المركز بتقديم الخبراء لمساعدة الحكومة فيما يلي:

١٠ تنظيم حلقة عمل وطنية لإنشاء لجنة حقوق الإنسان الوطنية في بابوا غينيا الجديدة:

٢٠ المساعدة على استكمال التقرير الذي سيقدم إلى اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز العنصري:

٣٠ تدريب المسؤولين عن إنفاذ القوانين على المسائل المتعلقة بحقوق الإنسان.

وأُحرز تقدم مع إدارة النائب العام التي تقوم بدور رئيسي في جميع ما سلف. ومن المقرر أن تعقد حلقة عمل وطنية في وقت لاحق من هذا العام.

(هـ) منظمة العفو الدولية

ردا على تقرير هذه المنظمة الذي نُشر في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣، تود حكومة بابوا الجديدة أن تسجل أنه وقعت أعمال وحشية من كلا الجانبين خلال الفترة التي استغرقتها أزمة بوغانفيل بأكملها.

ووقعت أثناء النزاع انتهاكات لحقوق الإنسان من جانب القوات الحكومية وقوات جيش بوغانفيل الثوري. وكانت معظم الإصابات التي لحقت بالمدنيين نتيجة لوجودهم على خط النار أو نتيجة لعمليات إعادة التوطين الواسعة النطاق للسكان لكفالة السلامة والأمن لهم. ولم تقع حوادث اغتصاب، أو إساءة معاملة جنسيا، أو تعذيب، أو إعدام في مراكز الرعاية.

ومن الجدير بالذكر أيضا أن الحكومة وقوات الأمن التابعة لها راعت طوال المنازعات المسلحة الضمانات الدستورية والقضائية وغيرها المتعلقة بحماية حقوق الإنسان في بابوا غينيا الجديدة.

وفيما يتعلق بالقلق الذي أعربت عنه المنظمة بشأن المقاطعة/القيود المزعومة التي فرضت على الجزيرة فمن الواضح أن الحكومة قد اتخذت هذه الإجراءات لضمان سلامة انتقال العاملين في الجزيرة. وسترفع هذه القيود ابتداء من ٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤.

(و) جمعية الأطباء بلا حدود

ردا على رسالة المنظمة أعلاه المؤرخة في ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣، وكما سبق توضيحه بالتفصيل في الفقرات السابقة، لم يفرض الحصار على الجزيرة حسبما يدعى ولكن كان الاهتمام بسلامة العاملين التابعين لهذه المنظمة هو الذي منع قوات الدفاع التابعة لبابوا غينيا الجديدة من السماح لهم بالوصول إليها.

وبينما لا تستطيع الحكومة تقييم الخسائر التي حدثت في الأرواح في السنوات الثلاث أو الأربع الماضية بسبب عدم وجود العقاقير الوقائية والعلاجية في المناطق التي لا تشرف عليها قوات الدفاع التابعة للحكومة بالكامل فإنه من الجدير بالذكر أنه تعرضت قوافل طبية وغيرها لكمان ولعمليات عدائية من جانب عناصر تابعة لجيش بوغانفيل الثوري مما أدى إلى تدمير هذه الامدادات الطبية وإلى خسائر في الأرواح.

(ز) المصادر غير الحكومية الأخرى

تأسف حكومة بابوا غينيا الجديدة لشدة هيئة موقرة مثل الأمم المتحدة وكذلك الأمين العام في التقارير التي ترد من أفراد مثل روزماري غيلسبي، "المحامية" الأسترالية. فطبقا للوقائع وعلى حد علم الحكومة، غيلسبي شخصية مختلة عقليا ومشييرة للمشاكل تمكنت في عدة مناسبات من الدخول إلى بابوا غينيا الجديدة بطريقة غير مشروعة ولا تمثل المصالح والاهتمامات الحقيقية لسكان بوغانفيل.

وقامت حكومات أخرى في المنطقة بطرد السيدة غيلسبي من قبل لقيامها بدعاية معادية للحكومة.

وقامت غيلسبي بين حين وآخر باصطناع المعلومات وأثارت القلق لدى سكان بوغانفيل بغير مقتض.

ولذلك لا تعترف الحكومة بمساهمتها في تقرير الأمين العام وتحتفظ بحقها في عدم الرد على الادعاءات المقدمة منها.

والحالة في بوغانفيل مسألة داخلية تخص حكومة بابوا غينيا الجديدة دون غيرها.

وأى تدخل خارجي فيما يعتبر مسألة داخلية أصلاً يكون غير مشروع في جميع الأحوال. ويعتبر مثل هذا التدخل انتهاكاً لسيادة بابوا غينيا الجديدة وسلامة أراضيها.

وسكان بوغانفيل ليسوا مختلفين في شيء عن سكان المناطق الأخرى في بابوا غينيا الجديدة. فسكان بابوا غينيا الجديدة من السكان الأصليين ولا يتميز سكان بوغانفيل عنهم في الانتماء إلى هذه الفئة من السكان.

وتجمع بابوا غينيا الجديدة المئات من القبائل المختلفة. وهي تستمد وحدتها من تنوع سكانها. وليس من دور الأمم المتحدة أن تقوم بتفتيت الدول وتحطيمها لأن قبيلة واحدة ترغب في الاستقلال بنفسها.

وليس هناك ما يدعو إطلاقاً إلى تمييز سكان بوغانفيل عن بقية بابوا غينيا الجديدة بدعوى تمتعهم بمركز الأقليات وبالاختلاف في اللغة والثقافة بل وفي الأصول التاريخية. وليس هناك ما يدعو أيضاً إلى مطالبتهم بتقرير المصير لأن مقاطعة جزر سليمان الشمالية جزء من بابوا غينيا الجديدة وبالتالي فإنها لا تخضع لسيطرة أجنبية أو لاحتلال أجنبي.

والذين يرون أن هناك التزاماً عليهم بالتعليق على الحالة في بوغانفيل إما أن تكون لديهم أسباب خارجية لذلك وإما أنهم يعتقدون خطأ أن حكومة بابوا غينيا الجديدة تقوم فعلاً بانتهاك حقوق الإنسان في بوغانفيل.

والواقع أن بابوا غينيا الجديدة تتمتع بديمقراطية برلمانية تحسد عليها. ويكفل الدستور الوطني حقوق الإنسان الأساسية ويجوز الطعن في أي انتهاك لهذه الحقوق أمام المحاكم القضائية.

وتواجه حكومة بابوا غينيا الجديدة حملات إعلامية خارجية مشيرة. وقد تتولد لدى من يجهل الحالة الحقيقية في بوغانفيل وموقف الحكومة من الأزمة آراء مشوهة من العناوين التي ترد في الصحف مثل "الدماء الحارة في بوغانفيل" الذي ورد في صحيفة سيدني مورنغ هيرالد؛ و"القوات تتمزق في بوغانفيل" الذي ورد في صحيفة

مليورن إيج؛ و"صراع قذر على أبوابنا" الذي ورد في صحيفة صان بريزبين. وتساهم أيضا بعض العناوين المشينة التي وجدت طريقها إلى الصحف مثل "انتشار الأعمال والوحشية في بابوا غينيا الجديدة بعد إطلاق الكلاب المسعورة" الذي ورد في صحيفة ويك إند الاسترالية الصادرة في ٢٧ كانون الثاني/يناير ١٩٩٠ وغير ذلك من العناوين المثيرة المماثلة في مختلف الصحف في إعطاء صورة مشوهة تماما للواقع.

فعلى وسائل الإعلام، والمنظمات غير الحكومية، والأفراد، وفي الواقع الحكومات دور هام ينبغي أن تؤديه لضمان تعزيز وحماية حقوق الإنسان في جميع أرجاء العالم بغير تحيُّز. وإذا قام البعض بإساءة استعمال هذا الدور الهام لأسباب خارجية فإن النزاهة والأمانة الواجبين لتحقيق المقاصد الحقيقية لحقوق الإنسان سيتعرضان لانتكاسات خطيرة.

وتستمد عناصر المتمردين دعما معنويا بغير حق من الدعاية الدولية غير المسؤولة، لا سيما في بلدان منطقة جنوب المحيط الهادئ. وتعتمد التقارير عادة على مصادر مشكوك فيها ومختلقة أحيانا لزيادة المبيعات من الصحف.

وتشعر بابوا غينيا الجديدة بقلق شديد وبالاستياء لقيام بعض الأفراد والمنظمات غير الحكومية، بل والبلدان التي تصل إلى أفريقيا، برفع رايات حقوق الإنسان لأسباب أنانية مباشرة. وينبغي إدانة من يستسلم من الأفراد والمنظمات والحكومات لمثل هذه الممارسة نظير سلوكهم، وتشويههم للوقائع، وتضليلهم.

هـ- السياسة والاستراتيجية الراهنة للحكومة الوطنية بشأن بوغانفيل

١- السياسة

ترد السياسة الاجمالية للحكومة الوطنية في بابوا غينيا الجديدة بشأن أزمة بوغانفيل في قرار اللجنة التنفيذية الوطنية رقم ٨٩/١١١ الصادر في ٧ تموز/يوليه ١٩٨٩. وعلاوة على ذلك، قامت البيانات التي اصدرها رؤساء الوزارة والوزراء المختلفين بعد ذلك بتفصيل وتدقيق هذه السياسة على النحو التالي:

١-١ بوغانفيل جزء لا يتجزأ من دولة بابوا غينيا الجديدة المستقلة ذات السيادة. ولذلك ينبغي تحديد العلاقة السياسية للدولة مع المقاطعة بموجب القوانين الدستورية لبابوا غينيا الجديدة: فلا تفاوض بشأن الانفصال.

٢-١ أزمة بوغانفيل مسألة داخلية محلية ويقتصر حق معالجتها والتوصل إلى حل مقبول بشأنها على حكومة بابوا غينيا الجديدة.

٣-١ يجب على جميع الهيئات القانونية والدستورية في الدولة أن تعمل على عودة الأوضاع العادية إلى بوغانفيل.

٤-١ ينبغي مناقشة جميع الآثار الجانبية التي قد تلحق بالدول المستقلة المجاورة وتسويتها بموجب بروتوكول دولي دائم لإعمال حق الدولة المعنية في السيادة وفي التمتع بهويتها ولصون هذا الحق.

٥-١ سعياً إلى تحقيق واحترام السلم والأمن والاستقرار الإقليمي والدولي، تقدم حكومة بابوا غينيا الجديدة بانتظام بيانات إعلامية موجزة إلى المنظمات التي تتمتع بالعضوية فيها.

٢- الاستراتيجية

اعتمدت اللجنة التنفيذية الوطنية في قرارها رقم ٩٠/١١٢ الصادر في ٢٧ حزيران/يونيه ١٩٩٠ أطارا استراتيجيا واسعا من أجل الإصلاح وإعادة التأهيل والمصالحة وذلك للحفاظ على السياسة الوطنية الاجمالية. وتشمل مكونات هذه الاستراتيجية على التوالي ما يلي:

١-٢ الإصلاح

إعادة السلطة الدستورية لبابوا غينيا الجديدة والخدمات الأساسية إلى سكان بوغانفيل.

٢-٢ إعادة التأهيل

إعادة تأهيل السكان المتأثرين والمشردين لمقاطعة جزر سليمان الشمالية (بوغانفيل) لتيسير إعادة توطينهم في قراهم واندماجهم في الحياة المجتمعية.

٣-٢ المصالحة

إجراء حوار سلمي بين الحكومة الوطنية وسكان مقاطعة جزر سليمان الشمالية وبين الأطراف المتنازعة في المقاطعة.

واو- انتشار قوات الأمن التابعة لبابوا غينيا الجديدة

تؤدي قوات الأمن دورا رئيسيا في تنفيذ استراتيجية الحكومة الوطنية المتعلقة أولا بإعادة السلم والنظام في بوغانفيل وثانيا بإعادة الخدمات إلى سكانها.

ويجري انتشار قوات الأمن وبالتحديد قوات الدفاع التابعة لبايوا غينيا الجديدة في بوغانفيل بموجب أحكام المادة ٢٠٤ من الدستور والمواد ذات الصلة في قانون الدفاع لمساعدة السلطة المدنية (الشرطة) على إعادة القانون والنظام والأمن إلى حين تحسن الوضع.

فهذا هو الهدف الرئيسي للحكومة ومن الواضح أنه يلزم حماية الموظفين والمعدات لإمكان توفير اللوازم الأساسية مثل الأغذية، والملابس، والأدوية، وما إلى ذلك. وهناك فعلاً برنامج ناجح لإعادة الخدمات إلى المقاطعة.

ويتفق وجود قوات الأمن في بوغانفيل مع هدف الحكومة وكذلك مع طلب قيادات المقاطعات وسكانها الذين طالبوا بوجودها لحمايتهم من اعتداءات المتمردين.

وساهمت قوات الأمن كثيراً في إتاحة سيطرة الحكومة على جميع أجزاء بوغانفيل تقريباً.

وساهم، ولا يزال يساهم، وجود قوات الأمن في سرعة وانتظام إعادة الخدمات إلى بوغانفيل بأكملها. ويؤدي البرنامج المكثف لإعادة الخدمات إلى إعادة اطمئنان وثقة سكان بوغانفيل في الجهود التي تبذلها الحكومة للتوصل إلى حل ودي للأزمة بأكملها.

إعادة الخدمات

زاي-

تعتمد الاستراتيجية الرئيسية لإعادة القانون والنظام والخدمات إلى المقاطعة على اتفاق مالاغان الذي يدعو قوات الأمن إلى العمل مع الرؤساء والقيادات المحلية في المقاطعة. ويلزم في هذه الحالة وجود طلب سابق من الرؤساء/القيادة المحلية لانتقال قوات الأمن إلى المناطق المحلية.

وعملت هذه الاستراتيجية حتى الآن بنجاح وأدت إلى لجوء عدة مئات من القرويين إلى قوات الأمن والتماس حمايتها. وتحسنت العلاقة بين المجتمع وقوات الأمن وأدى هذا إلى حصول قوات الأمن على دعم كبير من المجتمع المحلي.

وتشير التطورات الايجابية التي حدثت مؤخراً في وسط وجنوب بوغانفيل إلى أن بقية السكان التي تبلغ نحو ٥ في المائة من سكان بوغانفيل ستخضع لسيادة الحكومة الوطنية في نهاية هذا العام. وتدل الأعداد المتزايدة من الأشخاص القادمين من المناطق التي لا تخضع لسيطرة الحكومة للبحث عن حياة أفضل على رغبة السكان في السلم.

الهيكل السياسي

-١

١-١ السلطات المؤقتة

بينما لا تزال أعمال حكومة مقاطعة جزر سليمان الشمالية موقوفة فلقد أنشئت، كجزء من خدمات الإصلاح، سلطات سياسية مؤقتة . وهناك حاليا ثماني سلطات مؤقتة في المقاطعة هي الجزر المرجانية، وبوكا، والإقليم الشمالي الغربي، والإقليم الشمالي الشرقي، وبانا، والإقليم الجنوبي الغربي، والإقليم الأوسط، وتيلاي.

١-٢ مجلس الشيوخ

اعترفت اللجنة التنفيذية الوطنية (الوزارة) بمجلس الشيوخ رسميا بإمكان التكيف مع الوضع في بوغانفيل والاستجابة بالتالي للرغبة الشعبية للأخذ بالنظام لمجلس الشيوخ.

ففي أواخر عام ١٩٩٢، وجدت ضغوط كثيرة من جميع القطاعات في المقاطعة لإقامة مجلس للشيوخ قانونا. وشعرت الإدارة بهذه الضغوط في الميدان واعترفت بها.

ودلت مشاركة الشيوخ أثناء الأزمة على ما لمجلس الشيوخ من قوة كبيرة كمؤسسة في المقاطعة.

٢-٢ الإدارة

-٢

يقوم برئاسة إدارة جزر سليمان الشمالية حاليا السيد سانتولو، المدير الإداري وأمين المقاطعة أيضا. ونظرا لعدم تطهير آراوا حتى الآن فإن بوكايا هي المقر المؤقت للمقاطعة حاليا.

وأعيد إنشاء الوحدات الإدارية الإقليمية في جميع المناطق الخاضعة للسلطة المؤقتة. ونظرا للحالة الأمنية، ستعود مناطق بوغانفيل تحت سيطرة الحكومة تدريجيا مع عودة الخدمات والسلطات الإدارية إليها.

التقدم المحرز في الإصلاح الذي تقوم به السلطات المؤقتة

-٣-

١-٣ بوكا والجزر المرجانية

يسود الأمان الآن في بوكا والجزر المرجانية مع عودة الحياة الطبيعية إليها. ويتمتع السكان بحرية انتقال كاملة في جميع الأوقات. وجرى تنشيط الأعمال الاقتصادية وتحديثها. وأعيد فتح المدارس والمراكز الصحية.

وتعتبر بوكا الآن المقر المؤقت لمقاطعة بوغانفيل إلى حين التأكد من إمكان إعادة إدارة المقاطعة إلى آراوا بسلام.

واختار سكان بوكا التخلص نهائيا من جيش بوغانفيل الثوري وساهموا باخلاص على جميع مستويات القيادة في المجتمع.

٢-٣ الإقليم الشمالي الشرقي (تنبوتس وواكوناي)

جرى تأمين الإقليم الشمالي الشرقي وهو حاليا تحت سيطرة الحكومة. وأعيد فتح المدارس وكذلك الوحدات الصحية.

وجرى تنشيط الأعمال الاقتصادية في الإقليم ولكن بقدر أقل بكثير لوجود بقايا من جيش بوغانفيل الثوري فيه وعدم تسليم أنفسهم للسلطات الحكومية حتى الآن. وهذه البقايا المتمردة مسلحة وبالتالي فإنها خطيرة، وإن كانت البلاغات تضيد بأنها تعيش بهدوء في قراها.

ويجري حاليا تحسين أوضاع الطرق.

وسيحتاج الأمر إلى بعض الوقت لكي تتمتع هذه المنطقة بحرية كاملة رغم قدرة السكان على الانتقال بغير قيود تقريبا الآن. وسيظل وجود بقايا المتمردين في المنطقة، لا سيما المدعو ألستر والمدعو ألفونس المسلحان ببنادق أوتوماتيكية، مصدرا للتهديد وبالتالي للخوف بين السكان.

٣-٣ السلطة الشمالية الغربية (سيلاو، وسوير، وسوروكن، وهاهون، وكونوا، وكاريكا، وتوروكينا)

يتمتع هذا الإقليم بمساحة كبيرة من الأراضي مع عدد قليل من السكان يبلغ نحو ١٨٠٠٠ نسمة.

ولقد أعيد فتح معظم المدارس والوحدات الصحية لا سيما في جزر سيلاو وسابوزا وتالوف.

ويمكن التنقل بحرية بين سوروكن وكونوا.

ولا تزال كونوا/كاريكا من المناطق التي تخضع لرقابة وثيقة من القوات المنتشرة في المنطقة لاقتناء أثر بقايا المتمردين والعناصر الإجرامية التي تسبب مشاكل للمدنيين.

وعادت سيلاو إلى الحالة الطبيعية وتجري الأنشطة الاقتصادية للمنطقة في بونيس أو بالقرب من مدينة بوكا عبر ممر بوكا.

وسيلزم بعض الوقت قبل إعلان سلامة الإقليم بأكمله.

جنوبي بوغانفيل (سيواي، وناغوفس، وبوين)

٤-٣

يخضع الآن نحو ٨٠ في المائة من هذه المنطقة للسيطرة الحكومية وهناك قوات في بوين، وتبادو، وبيانو، وتونو، وكانفو، وبوغو.

وعادت بعض الأنشطة الاقتصادية إلى المنطقة، لا سيما في سيواي التي ينقل منها الكاكاو إلى بوكا بطريق الجو، وفتحت بعض المحلات التجارية من جديد.

ويقوم الشيوخ ومعهم أفراد المقاومة في المنطقة بالتعاون مع القوات ونتج عن ذلك تعزيز تقدم القوات في بوكو.

ويحتاج إقليم بوين إلى قيادة صارمة وحازمة وحقيقية. ولكن لا توجد مثل هذه القيادة الآن وتشك القوات في سلوك القيادات في الإقليم.

ويشير كذلك الحريق الذي وقع مؤخرا في غرفة المدرسين في مدرسة بوين الثانوية الشك والارتياح حول رغبة الشيوخ والقيادات الحقيقية في عودة الخدمات الحكومية إلى بوين.

الإقليم الأوسط

٥-٣

لا تزال معظم أجزاء بوغانفيل الوسطى غير آمنة لإمكان إعادة الخدمات الأساسية إليها. وتدل قلة المدارس والخدمات الصحية التي أمكن فتحها على صحة هذا القول.

ورغم إعادة فتح بعض الطرق فإنها ليست متيسرة دائما لأسباب أمنية.

بيد أنه أمكن رغم ذلك إحراز تقدم لا بأس به في المناطق التي توجد فيها قوات الأمن حاليا.

ويجري حاليا اصلاح منطقة كيتا وارف ويحرز تطهير مدينة آراوا بالكامل تقدما.

وستكون آراوا موقع مؤتمر السلام الذي سيعقد في ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤.

ويجري تنشيط الأنشطة الاقتصادية تدريجيا.

تيلاي

٦-٣

واجهت السلطة المؤقتة في تيلاي (جنوب بوغانفيل) بعض العقبات في استعادة الخدمات من جيش بوغانفيل الثوري. ورغم إعادة فتح معظم المراكز الصحية الفرعية فإن السكان يمتنعون عن استخدامها خوفا من التعرض للإزعاج من جانب هذا الجيش.

ومدرسة بوين الثانوية مغلقة مؤقتا.

ومن المتوقع أن يؤدي وقف إطلاق النار الآن إلى حدوث زخم في الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية.

السلطة المؤقتة في بانا

٧-٣

هذه سلطة مؤقتة جديدة. وتحرز إعادة الخدمات إلى هذه المنطقة تقدما ولكن هناك صعوبات في الوصول إليها لسوء حالة الطرق نتيجة لعمليات الارتقاء بها.

والأنشطة الاقتصادية بطيئة ولكن ستؤدي ترتيبات وقف إطلاق النار هنا أيضا إلى تحسين الوضع.

٤- مراكز الرعاية

أنشئت مراكز الرعاية كمساكن مؤقتة للمشردين الذين ابعدوا هم وأسرهم عن مناطق العمليات العسكرية أو الذين نزحوا لتجنب عبودية جيش بوغانفيل الثوري وإزعاجه.

وهناك ٢٤ مركزا للرعاية جميعها في المنطقة الداخلية لبوغانفيل. ويعيش في هذه المراكز (طبقا لبيانات ٢٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤) ٦٦ ٨٦٠ نسمة تقريبا. ويزداد عدد هؤلاء الأشخاص أسبوعيا بالوافدين من المناطق التي جرى تأمينها مؤخرا في وسط بوغانفيل وبوغانفيل الغربية.

والحكومة مسؤولة عن مراكز الرعاية من حيث الأمن، والخدمات الانسانية الأساسية (مثل الأغذية، والمأوى، والملابس)، والخدمات الصحية.

ولا يمكن الوصول إلى مراكز الرعاية التي تقع في المناطق الداخلية لبوغانفيل إلا بالطائرات العمودية. وتتأخر كثيرا الاحتياجات الأساسية لهذه المراكز بسبب عنصر النقل والاعتبارات الأمنية.

ولا تزال الحكومة قائمة بالتزاماتها تجاه أسر المشردين في مراكز الرعاية وهي تبذل قصارى جهودها لحمايتهم وتوفير المواد الغذائية والملابس لها رغم الحملات التي يشنها جيش بوغانفيل الثوري للإخلال بالسلم وأعمال العنف التي يرتكبها ضد المقيمين في مراكز الرعاية.

وعاد نحو ٦٠٠ ١ شخص من مراكز الرعاية إلى قراهم في مناطق كورايو وكونوا وسوفيلي. وتقوم الحكومة بمساعدة وتشجيع الأشخاص المقيمين في مراكز الرعاية منذ مدة طويلة على زراعة البساتين لتقليل اعتمادهم على المنح التي تقدمها الحكومة.

وينبغي أن يعود المزيد من هؤلاء الأشخاص إلى ديارهم أثناء فترة وقف إطلاق النار.

حاء- الخاتمة

تشير الانتهاكات المزعومة لحقوق الإنسان التي وردت في التقرير المتعلق ببوغانفيل إلى وجوب لوم جيش بوغانفيل الثوري وقوات الأمن بنفس القدر وإن كانت لا تزال البلاغات التي وردت في التقرير في حاجة إلى ما يؤيدها من كلا الجانبين. وستظل هذه البلاغات غير مؤكدة إلى حين تحسن الحالة الأمنية في المقاطعة. وسيقدم قطعاً تقرير تفصيلي عن هذه الادعاءات لدى عودة المقاطعة بأكملها إلى الأوضاع الطبيعية كجزء من عملية المصالحة. ومن

الجدير بالذكر أيضا أن أي نزاع مسلح يؤدي إلى قتل الأشخاص وإتلاف الممتلكات، بصرف النظر عن مدى وحشيته. ولا تختلف أزمة بوغانفيل في ذلك عن أي نزاع مسلح في أي بلد آخر.

وتتخذ الحكومة الوطنية خطوات ايجابية تجاه إقامة مكتب في بوغانفيل يديره أفراد من الشرطة المدنية ومن النيابة العامة لتسجيل انتهاكات حقوق الإنسان في المقاطعة ومعالجتها. وسيكون هذا المكتب المصدر الرئيسي للمعلومات المتعلقة بقضايا انتهاك حقوق الإنسان لدى عودة المقاطعة بأكملها إلى الأوضاع الطبيعية.

وختاما، لا تزال أزمة بوغانفيل مسألة داخلية ولكن ذات ابعاد إقليمية ودولية ترجع أساسا إلى جيش بوغانفيل الثوري وإلى أجهزة الدعاية التابعة له، وتقوم الحكومة الوطنية في بابوا غينيا الجديدة بالتحرك في إطار الدستور الوطني وغيره من القوانين والسياسات الحكومية.

ولمقاطعة بوغانفيل، شأنها شأن المقاطعات الأخرى في بابوا غينيا الجديدة، بعض الخصائص الثقافية والجغرافية المتميزة ولكنها جزء لا يتجزأ من دولة اجتمع شملها بفعل التاريخ والمفاوضات وإرادة السكان كما تبين للجمعية التأسيسية قبل الاستقلال. إنها دولة تقوم على التنوع وتكمن قوتها في هذا العنصر. وسيكون انفصال أي مقاطعة من مقاطعاتها عن طريق الأمم المتحدة أو محفل آخر بادرة لتحطيم بابوا غينيا الجديدة بأكملها. وليس هذا دور الأمم المتحدة وهيئاتها/وكالاتها المختلفة.

ولقد أوضحت الحكومة رعايتها ومشاعرها ومسؤوليتها. وتعتبر عملية السلم الجارية دليلا على ذلك. ومن هنا فإن الادعاءات المتعلقة بانتهاك حقوق الإنسان مبالغ فيها ومصطنعة ومتحيزة. وأي انتهاك يكون قد وقع إنما هو من فعل جيش بوغانفيل الثوري وقوات الأمن معا. والواقع أن الانتهاكات التي ارتكبتها جيش بوغانفيل الثوري تتجاوز بكثير من حيث العدد ودرجة الجسامة والوحشية الانتهاكات التي ارتكبتها قوات الجيش والشرطة المنضبطة التابعة للدولة.

إن وجود قوات الأمن في بوغانفيل بناء على طلب السكان في جميع الأحوال ممارسة لدور الحكومة ومسؤوليتها الدستورية لحماية سيادة بابوا غينيا الجديدة وسلامة أراضيها ووحدتها.

والعلاقات الثنائية مع جزر سليمان على خير ما يرام بالدور الهام الذي تقوم به هونيارا لتيسير عملية السلام الجارية بشأن بوغانفيل.

المرفق ألف

محضر اتفاق تامبيا

٢٧ آب/أغسطس ١٩٩٤

المرفق ألف

محضر محادثات تامبيا بين مسؤولي الحكومة الوطنية لبايوا
غينيا الجديدة وجيش يوغانفيل الثوري والمنظمة المعروفة باسم
حكومة يوغانفيل الانتقالية. ٢٦ - ٢٧ آب/أغسطس ١٩٩٤. تامبيا.
جزر سليمان

مقدمة

١- عثفا على المحضر المتفق عليه الموقع بين ممثلي المنظمة المعروفة باسم "حكومة يوغانفيل الانتقالية" وممثلين من جماعات أخرى من دعاة السلم في يوغانفيل وكبار مسؤولي الحكومة الوطنية لبايوا غينيا الجديدة في هونيبارا في ١١ حزيران/يونيه ١٩٩٤ سعياً إلى التوصل إلى تسوية سلمية متفاوض عليها لأزمة يوغانفيل. قام وفد من الحكومة الوطنية برئاسة السيد براون باي بأجراء محادثات واسعة النطاق مع وفد من المنظمة المعروفة باسم حكومة يوغانفيل الانتقالية وجيش يوغانفيل الثوري برئاسة السيد سام كاوونا في الفترة من ٢٦ إلى ٢٧ آب/أغسطس ١٩٩٤ في تامبيا. هونيبارا في جزر سليمان.

قائمة المشتركين

٢- ترد في التذييل الأول.

رئيس/راعي الاجتماع

٣- ترأس الاجتماع الأونورايل فرانسيس سايبايا نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية في جزر سليمان. بصفته الداعي إلى عقد الاجتماع.

افتتاح الاجتماع

٤- استهل الرئيس الاجتماع بصلوات ورحب. في ملاحظاته الافتتاحية. بالوفدين في هونيبارا. وأعرب عن شكره بصفة خاصة للسيد سام كاوونا لتفرغه لحضور الاجتماع. كما أعرب عن أمله بأن تكون الترتيبات التي اتخذت بالنسبة لوفده كافية. وشكر الرئيس وفد بايوا غينيا الجديدة لاستجابته السريعة للدعوة التي وجهت إليه لحضور الاجتماع. ولا سيما للمفوض السامي لبايوا غينيا الجديدة. السيد جوزيف السايغو الذي لعب دوراً نشطاً في تنسيق حضور وفد بايوا غينيا الجديدة. ثم شدد الرئيس على أهمية الاجتماع بوصفه خطوة بناءة في اتجاه تمهيد السبيل نحو تحقيق السلم في يوغانفيل.

٥- واقترح الرئيس على الوفود الأهداف الرئيسية التالية للاجتماع:

(أ) استئناف الحوار الذي تم تعليقه في ١٩ حزيران/يونيه:

(ب) الاتفاق على المراحل التي سيتكون منها هذا الحوار من أجل تمهيد الطريق نحو تحقيق السلم في بوجانفيل.

وقد تم اعتماد هذا الاقتراح.

٦- وتم الاتفاق على المراحل التالية لعملية التفاوض المستمرة:

المرحلة الأولى اجتماع التشاور بين نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية في جزر سليمان والسيد سان كاوونا في ٢٢ آب/أغسطس

المرحلة الثانية اجتماع التشاور الرفيع المستوى بين كبار مسؤولي بابوا غينيا الجديدة وقائد جيش بوجانفيل الثوري وممثلي المنظمة المعروفة باسم حكومة بوجانفيل الانتقالية

المرحلة الثالثة اجتماع وزاري يعقد في ٢ أيلول/سبتمبر في جزر سليمان

المرحلة الرابعة مؤتمر للسلم في بوجانفيل يعقد في بوجانفيل.

ويرد بيان الرئيس في التذييل الثاني.

٧- وقد نوه الوفدان مع الامتنان بما تقدمه حكومة جزر سليمان من مساعدة مستمرة والدور الذي تضطلع به لتيسير عملية تحقيق السلم في بوجانفيل.

٨- وأكد وفد بابوا غينيا الجديدة للاجتماع بأن لديه ولاية كاملة من حكومته للتفاوض بأقصى سرعة ممكنة من أجل التوصل الى تسوية سلمية للنزاع في بوجانفيل. ومنذ الاجتماع الأخير، أصدرت حكومة بابوا غينيا الجديدة تعليمات لمسؤوليها لمواصلة المباحثات مع الممثلين الرفيعي المستوى لجيش بوجانفيل الثوري والمنظمة المعروفة باسم حكومة بوجانفيل الانتقالية. ولذلك فإن حضور وفد بابوا غينيا الجديدة لهذا الاجتماع يشكل امتثالا لهذه التعليمات. وبالتالي فإن بابوا غينيا الجديدة لم تتخل عن الاتفاق الذي تم التوصل اليه في الاجتماع الذي عُقد في هونيابا في ٤ و١١ حزيران/يونيه ١٩٩٤ ولكنها كانت تنتظر هذه المناسبة.

٩- كما أن ممثلي جيش بوجانفيل الثوري والمنظمة المعروفة باسم حكومة بوجانفيل الانتقالية قد أكدوا للاجتماع أن لديهم تفويضا كاملا وأنهم ملتزمون التزاما راسخا باستعادة السلم في بوجانفيل. وأوضحوا أن المسألة الرئيسية التي تهمهم هي مسألة تحقيق السلم وليست المسائل السياسية.

١٠- ويرد البيانان الكتابيان اللذان قدمهما جيش يوغانفيل الثوري والمنظمة المعروفة باسم حكومة يوغانفيل الانتقالية في التذييلين الثالث والرابع على التوالي.

إرجاء الاجتماع

١١- قام الرئيس بارجاء الاجتماع لتمكين الجانبين من اجراء المزيد من التشاور.

استئناف الاجتماع

١٢- واستأنف الرئيس الاجتماع بأن أهدى سلاسل صدفية لأعضاء الوفدين.

١٣- وأعرب الجانبان عن امتنانهما لهذه المبادرة الطيبة من الرئيس التي تدل على التقاليد الميلايزية القائمة على المودة وحسن النية ونوه بأهمية هذه التقاليد في تسوية المنازعات في ميلانيزيا.

١٤- واتفق المجتمعون على عقد الاجتماع الوزاري في جزر سليمان في يوم الجمعة الموافق ٢ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤.

١٥- كما اتفق المجتمعون على أن يجتمع ممثلو جيش يوغانفيل الثوري والمنظمة المعروفة باسم حكومة يوغانفيل الانتقالية مع رؤساء السلطات القانونية الانتقالية ليوغانفيل قبل انعقاد الاجتماع الوزاري.

١٦- واتفقت الوفود على ادراج البنود التالية على جدول أعمال الاجتماع الوزاري:

١٠ وقف اطلاق النار فورا واعلان السلم رسميا

٢٠ وزع قوة حفظ السلم لمنطقة جنوبي المحيط الهادئ

٣٠ رفع الحصار رسميا

٤٠ العفو الخاص والعفو العام واللجوء المؤقت

٥٠ المصالحة والتعويض

٦٠ الاصلاح وإعادة التعمير

٧٠ جدول أعمال مؤتمر تحقيق السلم في يوغانفيل

٨٠ مسائل أخرى

١٧- ووافق كلا الجانبين على أن جدول أعمال الاجتماع الوزاري ليس حصريا بل إنه يمكن أن يشمل مسائل قد تُثار في الاجتماع بين جيش يوغانفيل الثوري والمنظمة المعروفة باسم حكومة يوغانفيل الانتقالية ورؤساء السلطات القانونية الانتقالية ليوغانفيل.

اختتام الاجتماع

- ١٨- أعرب كلا الجانبين عن ارتياحهما لنتائج الاجتماع وشكرا الرئيس لقيامه بالدعوة الى عقد الاجتماع.
- ١٩- وأعرب الرئيس عن شكره لكلا الوفدين لما أجريناه من حوار صريح وبناء وأكد لهما الالتزام الصادق لجزر سليمان بعملية تحقيق السلم في بوفانفيل.
- ٢٠- وقد اتفق كلا الطرفين على أن هذا المحضر يشكل تفاهما ملزما بينهما.
- وقع في تاسيبيا في ٢٧ آب/أغسطس ١٩٩٤.

(توقيع)

براون باي

سكرتير رئيس الوزراء ومجلس الوزراء

ديوان رئيس الوزراء

بابوا غينيا الجديدة

(توقيع)

الجنرال سام كاوونا

قائد جيش بوفانفيل الثوري

(توقيع)

غابرييل ديسانفا

وزير الخارجية والتجارة

بابوا غينيا الجديدة

(توقيع)

مارتن مريوري

ممثل المنظمة المعروفة باسم

حكومة بوفانفيل الانتقالية

(توقيع)

الأونورايل فرانسيس ج. سايمايا

راعي الاجتماع

نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية

جزر سليمان

المرفق بـ

التزامات هونيارا

٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤

المرفق باء

التزامات هونيبارا المتعلقة بتحقيق السلم في بوغانفيل وفقا
للاتفاق بين الأونورابل السير جوليوس تشان رئيس وزراء بابوا
غينيا الجديدة والسيد سام كاوونا قائد جيش بوغانفيل الثوري
في ٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤

إن رئيس وزراء بابوا غينيا الجديدة الأونورابل السير جوليوس تشان، وقائد جيش بوغانفيل
الثوري السيد سام كاوونا، وقد اجتمعا في هونيبارا بجزر سليمان في ٢ و ٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤:

- وإذ يلاحظان بامتنان وتقدير عميقين محضر محادثات تامبيا التي جرت بين كبار
المسؤولين في حكومة بابوا غينيا الجديدة والسيد سام كاوونا في ٢٦ و ٢٧
آب/أغسطس ١٩٩٤ والتي تم نتيجة لها تقديم جدول أعمال هذا الاجتماع:

- وإذ يضعان في اعتبارهما أحوال المشقة والمعاناة التي ما برح شعب بوغانفيل
وبابوا غينيا الجديدة يعاني منها خلال فترة النزاع:

- وإذ يسلمان بالتقدم الذي أحرزته كلا الجانبين حتى الآن في جهودهما الفردية
والجماعية المبذولة في اتجاه عملية تحقيق السلم في بوغانفيل:

- وإذ يعترفان بالدور الهام الذي يؤديه رؤساء السلطات القانونية الانتقالية لبوغانفيل
فضلا عن ممثلي سائر الجماعات في بوغانفيل واجتماعهم مع السيد سام كاوونا
وممثلي المنظمة المعروفة باسم حكومة بوغانفيل الانتقالية المعقود في هونيبارا منذ
يوم الخميس الموافق ١ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤:

- وإذ يعترفان كذلك بضرورة التعجيل في عملية السلم عن طريق عقد مؤتمر السلم
في بوغانفيل:

- وإذ يعترفان بالكامل بالنوايا الحسنة لحكومة جزر سليمان فيما تبذله من جهود
مستمرة لتيسير الحوار لأغراض عملية السلم في بوغانفيل ولا سيما في الدعوة الى
عقد هذا الاجتماع:

قد اتفقا على ما يلي:

١- الاعلان الفوري في هونيبارا في هذا اليوم الثالث من شهر أيلول/سبتمبر ١٩٩٤ عن احلال السلم
على أن يعقب ذلك قيام جميع القوات بالتمركز في مواقع ثابتة، والاعلان عن وقف لاطلاق النار من قبل
كلا الطرفين في الوقت والتاريخ اللذين يُتفق عليهما ويعلن عنهما خلال مدة سبعة أيام من عقد هذا
الالتزام.

٢- تُنشر في بوغانفيل قوة حفظ للسلم من منطقة جنوبي المحيط الهادئ وذلك في أقرب وقت ممكن من الناحية العملية بعد الاعلان عن وقف اطلاق النار عندما يتم الانتهاء من وضع الآليات والترتيبات الخاصة بهذه القوة بالتشاور مع الحكومات المشتركة ومن خلال التشاور أيضاً بين قادة القوات التابعة لكلا الجانبين.

٣- يتم تنفيذ رفع الحصار رسمياً بعد اجراء مشاورات من قبل حكومة بابوا غينيا الجديدة مع حكومة جزر سليمان وطرف ثالث.

٤- تُعالج في إطار جدول أعمال مؤتمر السلم في بوغانفيل المسائل التالية:

١٠ ' العضو الخاص والعنو العام واللجوء المؤقت؛

٢٠ ' المصالحة والتعويض؛

٣٠ ' الاصلاح وإعادة التعمير.

٥- يُعقد مؤتمر السلم في بوغانفيل في مكان في بوغانفيل أو في مكان آخر في بابوا غينيا الجديدة في موعد يتفق عليه الطرفان ويفضل ألا يتجاوز يوم العاشر من شهر تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤.

وقع في هونيارا يوم السبت الموافق الثالث من أيلول/سبتمبر ١٩٩٤.

(توقيع)

الأونورابل السير جوليوس تشان
رئيس وزراء بابوا غينيا الجديدة

(توقيع)

السيد سام كاوونا
قائد جيش بوغانفيل الثوري

(توقيع)

السيد براون باي
من كبار المسؤولين

(توقيع)

فيليب باناس
سكرتير القيادة العليا لجيش
بوغانفيل الثوري

(توقيع)

السيد توماس آنيس
السلطات القانونية

(توقيع)

مارتن مريوري
ممثل المنظمة المعروفة باسم
حكومة بوغانفيل الانتقالية

(توقيع)

الأونورابل فرانسيس بيلي هيلي
راعي الاجتماع ورئيسه
رئيس وزراء جزر سليمان

المرفق جيم

اتفاق

وقف اطلاق النار

٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤

المرفق جيم

اتفاق وقف إطلاق النار في بوغانفيل

إن الحكومة الوطنية لبابوا غينيا الجديدة وقواتها الأمنية، وجيش بوغانفيل الثوري، والمنظمة المعروفة باسم حكومة بوغانفيل الانتقالية

- سعيًا منها إلى تنفيذ التزام هونيبارا بتحقيق السلم في بوغانفيل المعقود في ٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤ من قبل رئيس وزراء بابوا غينيا الجديدة الأونورابل السير جوليوس تشان الحائز على وسام الشرف الأعظم لسان مايكل وسان جورج والحائز على وسام الاستحقاق العسكري، والسيد سام كاوونا قائد جيش بوغانفيل الثوري،

- وقد اتفقا على أن "يعلن كلا الطرفين عن وقف لإطلاق النار في وقت وموعد يتفق عليهما ويعلن عنهما في غضون سبعة أيام..."

- يتفقان كذلك على ما يلي:

(أ) تتخلى بموجب هذا عن استخدام جميع القوات المسلحة لأغراض حل أزمة بوغانفيل:

(ب) من أجل ضمان حل جميع القضايا المتعلقة بالوسائل السلمية:

١٠ نعلن ونحترم وقفًا فوريًا لإطلاق النار في بوغانفيل يبدأ سريانه في منتصف ليل الجمعة الموافق ٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤:

٢٠ نتعاون في إطار مؤتمر للسلم في بوغانفيل لتحديد أساس التوصل إلى حل دائم.

١ - نتفق على دعوة قوة حفظ سلم اقليمية من منطقة جنوبي المحيط الهادئ للقدوم إلى بوغانفيل من أجل المساعدة في:

(أ) الاشراف على وقف إطلاق النار:

(ب) توفير الأمن للمشاركين في مؤتمر السلم في بوغانفيل، بما في ذلك تنقلاتهم من وإلى موقع المؤتمر (أراوا):

(ج) أداء أية وظائف أخرى يمكن أن يتفق عليها الطرفان وفقًا لأحكام صك التنفيذ، بما في ذلك الاشراف على فض الاشتباك، والفصل بين القوات، ونزع سلاح الأطراف في هذا الاتفاق:

(د) تشتمل وظائف قوة حفظ السلم لمنطقة جنوبي المحيط الهادئ أيضا على رصد ومراقبة الانسحاب المناسب لقوات الأمن التي تكون ما زالت موجودة في المناطق المحايدة عند وصول قوة حفظ السلم؛

٢ - (أ) تتفق على إعلان المراكز التالية في بوغانفيل مناطق محايدة تعمل فيها قوة حفظ السلم الاقليمية من أجل اداء الوظائف المشار اليها في الفقرة (١) أعلاه.

- اراوا
- بانفونا
- واكوناي
- بوين

(ب) يمكن الاعلان عن مراكز أخرى باعتبارها مناطق محايدة في المشاورات التي تشارك فيها جميع الأطراف مع الحكومات المشتركة.

٣ - تدخل قوة حفظ السلم الاقليمية الى بوغانفيل قبل مؤتمر السلم في بوغانفيل بسبعة أيام على الأقل وتظل فيها وتؤدي وظائفها لمدة أربعة عشر يوما على الأقل رهنا بإجراء مشاورات أخرى تشترك فيها جميع الأطراف مع الحكومات المشتركة وغيرها من البلدان المانحة.

٤ - (أ) نتفق على أن تنفيذ هذا الاتفاق يجب أن يكون - وسوف يكون - جهدا تعاونيا؛

(ب) تكفل بموجب هذا أمن قوة حفظ السلم الاقليمية المحايدة.

وقف اطلاق النار

٥ - يتوقف في منتصف ليلة الجمعة في ٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤ استخدام جميع الأسلحة في بوغانفيل.

٦ - (أ) باستثناء المناطق المحايدة، تصدر الحكومة توجيهات الى قوات الأمن بعدم استخدام الأسلحة الا لأغراض الدفاع عن النفس ضد أية اعتداءات غير مستفزة أو مباشرة. إلا أن على قوات الأمن أن تقوم بحماية نفسها وحياة الآخرين وممتلكات الدولة.

(ب) يصدر جيش بوغانفيل الثوري وغيره من الجماعات البوغانفيلية توجيهات لأعضائها للكف عن نقل الأسلحة أو استخدامها.

٧ - (أ) تعلن الحكومة عن وقف اطلاق النار على أوسع نطاق ممكن من خلال وسائط الاعلام وغيرها من الوسائل.

(ب) يبذل جيش بوغانفيل الثوري وغيره من الجماعات البوغانفيلية قصارى جهدها لضمان الاعلان عن وقف اطلاق النار والامتنال له على أوسع نطاق ممكن.

٨ - (أ) لن نسعى الى استغلال وقف اطلاق النار لمصلحتنا ولن نسمح للآخرين بأن يفعلوا ذلك.

(ب) سنتعاون من اجل:

١٠ وضع وقف اطلاق النار موضع التنفيذ؛

٢٠ منع الاضطرابات من قبل عناصر اجرامية أو أطراف أخرى، على النحو المبين في صك التنفيذ.

٩ - (أ) يشتمل التعاون في المحافظة على وقف اطلاق النار على مناقشة وتنفيذ أحكام صك التنفيذ بما في ذلك:

١٠ يبلغ كل طرف الطرف الآخر وعلى وجه السرعة بأي إخلال ظاهر لوقف اطلاق النار؛

٢٠ العمل على تحديد هوية الشخص (الأشخاص) أو الهيئات المسؤولة؛

٣٠ اتخاذ خطوات لمنع الأعمال الانتقامية وتكرارها أو تصاعدها.

(ب) سيتم انشاء صلات اتصال مباشر بين الأطراف للمساعدة في تنفيذ الفقرة (أ) أعلاه.

(ج) نسلم بأن التعاون قد يتطلب القيام بسرعة بتحديد واعادة وزع أفراد قواتنا في مناطق يتفق عليها.

١٠ - (أ) حالما يبدأ سريان اتفاق وقف اطلاق النار، تظل جميع القوات في المواقع التي توجد فيها.

(ب) نسلم بأنه قد تظهر صعوبات معينة خلال الفترة الفاصلة بين إعلان وقف اطلاق النار ووصول قوة حفظ السلم الاقليمية، ونتفق على ايلاء اهتمام خاص لضرورة التعاون في محاولة تذليل هذه الصعوبات.

١١ - (أ) نتفق على السماح لجميع المواطنين بالتنقل بحرية في بوغانفيل اعتبارا من تاريخ صدور اعلان وقف اطلاق النار هذا.

(ب) ستتم في جزيرة توراتو اجراءات اجازة الدخول بالنسبة لجميع الأجانب المسافرين بحرا من جزر سليمان الى بابوا غينيا الجديدة عبر بوغانفيل.

١٢- يتفق الموقعون أدناه على التعاون في وضع مضمون هذا الاتفاق موضع التنفيذ، بما في ذلك أحكام صك تنفيذ وقف اطلاق النار هذا.

١٣- تقرأ أحكام هذا الاتفاق مقترنة بأحكام صك تنفيذ وقف اطلاق النار.

١٤- ترأس الأونورابل فرانسيس سايميا، نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية في جزر سليمان، الاجتماعات المفوضية الى ابرام وقف اطلاق النار هذا.

وقع في هذا اليوم الثامن من شهر أيلول/سبتمبر ١٩٩٤ في هونيبارا بجزر سليمان.

(توقيع)

سام كاوونا

القائد الأعلى لجيش بوغانفيل الثوري

(توقيع)

المقدم دافي اوغول

مدير العمليات البرية

قوات الدفاع في بابوا غينيا

الجديدة

(توقيع)

مارتن مريوري

ممثل المنظمة المعروفة باسم حكومة

بوغانفيل الانتقالية

(توقيع)

غابرييل اوسافا

وزير الخارجية والتجارة بابوا

غينيا الجديدة

شهد التوقيع:

(توقيع)

توماس آنيس

رئيس

السلطات الانتقالية لبوغانفيل

بابوا غينيا الجديدة

(توقيع)

فريدريك سواكي

مفوض الشرطة

جزر سليمان

صك تنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار في بوغانفيل
(ويشار إليه فيما يلي باسم "الصك")

يشكل هذا الصك جزءاً من اتفاق وقف إطلاق النار الذي عقده ووقعته الأطراف في هونيارا في ٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤.

١- الغرض

الهدف من هذا الصك هو توفير ما يلزم من مبادئ توجيهية واطار إجرائي لتنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار.

٢- التعريف

لأغراض هذا الصك، يقصد بالمصطلحات التالية المستخدمة فيه ما يلي:

"وقف إطلاق النار" - يعني وقف جميع الأعمال العدائية والعمليات المسلحة بين الأطراف في اتفاق وقف إطلاق النار.

"الأعمال العدائية" - تعني جميع أعمال العنف العسكرية منها وغير العسكرية، والهجمات الجوية، والقصف بالقنابل، ونصب الكمائن، والابتزاز العسكري، والاعتقالات غير المشروعة، والحرائق المتعمدة، والقصف المدفعي، وممارسة الاكراه والتهديد ضد المدنيين، والإعدامات خارج نطاق القضاء، وزرع الألغام المتفجرة، وإلقاء القنابل، واختطاف السفن والمركبات، وخطف الأشخاص وتصفيتهم واغتيالهم، والغارات العسكرية البحرية، وعمليات التخريب، وعمليات التفتيش غير المشروعة، وعمليات القنص، وإطلاق النار التكتيكي، وممارسة التعذيب النفسي والبدني من أي نوع، فيما عدا ما هو منصوص عليه في الفقرات ١ و ٢ و ٦ من اتفاق وقف إطلاق النار.

"حفظ السلم" تعني: المحافظة على أرواح الناس وحمايتهم ومنع تدمير الممتلكات ورصد إعادة إقرار العدالة والنظام وإنهاء الأعمال الحربية وتسريح القوات ونزع السلاح وفض الاشتباك والفصل بين جميع القوات ومراقبة الحركة غير المشروعة والتسلل عبر الحدود الدولية.

٣- الضمانات

- (أ) تتعهد حكومة بابوا غينيا الجديدة بأن تعتقل أي شخص يخضع لسلطتها ويخل بأحكام اتفاق وقف إطلاق النار وبأن تنزع سلاحه وبأن تتخذ التدابير القانونية المناسبة بحقه.
- (ب) يتعهد جيش بوغانفيل الثوري بأن يعتقل أي شخص يخضع لسلطته ويخل بأحكام اتفاق وقف إطلاق النار وبأن ينزع سلاحه ويلتمس الاجراءات القانونية المناسبة بحقه.
- (ج) تستمر خلال فترة وقف إطلاق النار الاجراءات القضائية الحكومية ضد الأنشطة الاجرامية. إلا أنه ليس في هذه الفقرة ما يمنع أو يقيد حق الطرفين في هذا الصك في التفاوض مع السلطات المختصة على عمليات قضائية جديدة أو معاد تنظيمها وفي تنفيذ هذه العمليات.

٤- التنفيذ

- (أ) ينفذ هذا الصك من قبل جميع الأطراف ووفقا لاتفاق وقف إطلاق النار.
- (ب) تنشأ لجنة تعرف باسم لجنة وقف إطلاق النار في بوغانفيل. وتتألف عضوية اللجنة من الأطراف التالية:

١- عضو من المنظمة المعروفة باسم حكومة بوغانفيل الانتقالية:

٢- عضو من حكومة بابوا غينيا الجديدة؛

٣- عضوان من السلطات القانونية الانتقالية؛

٤- عضو من جيش بوغانفيل الثوري؛

٥- عضو من قوات الأمن؛

٦- عضو من إدارة منطقة شمالي جزر سليمان (بوغانفيل)؛

٧- عضوتان من نساء بوغانفيل.

ويرأس اللجنة قائد قوة حفظ السلم لمنطقة جنوبي المحيط الهادئ.

٥- وظائف أخرى لقوة حفظ السلم لمنطقة جنوبي المحيط الهادئ

تضطلع قوة حفظ السلم لمنطقة جنوبي المحيط الهادئ بوظائف وعمليات أخرى تقتصر عليها وتحدد من خلال الحوار بين الأطراف في هذا الصك وحكومات منطقة جنوبي المحيط الهادئ التي ترغب في المشاركة في قوة حفظ السلم.

٦- وظائف لجنة وقف إطلاق النار في بوغانفيل

(أ) تقوم اللجنة بمساعدة قوة حفظ السلم لمنطقة جنوبي المحيط الهادئ في الأداء الفعال لالتزاماتها ومهامها بموجب الفقرة ١ من اتفاق وقف إطلاق النار.

(ب) تقوم اللجنة بما يلي:
١٠ رصد ومراقبة تنفيذ وقف إطلاق النار؛

٢٠ المحافظة على حوار منتظم مع جميع الأطراف؛

٣٠ الاتصال والتعاون مع قوة حفظ السلم لمنطقة جنوبي المحيط الهادئ من أجل التفاوض على المبادئ التوجيهية لإنشاء لجان محلية لوقف إطلاق النار ولعمليات هذه اللجان وصياغة هذه المبادئ التوجيهية؛

٤٠ وضع مبادئ توجيهية فيما يتعلق بإلقاء السلاح وتسليمه واستخدام الأسلحة في المستقبل؛

٥٠ قبول الشكاوى من المتظاهرين، مدنيين أو غير مدنيين، والتحقيق فيها؛

٦٠ الفصل في الشكاوى المعروضة عليها وإحالة قراراتها إلى مجلس مراقبة وقف إطلاق النار في بوغانفيل.

(ج) تتألف لجان وقف إطلاق النار المحلية المذكورة في الفقرة ٦(ب) ٣٠ أعلاه من خمسة أعضاء على النحو التالي:

١٠ رئيس تعيينه لجنة وقف إطلاق النار في بوغانفيل؛

٢٠ عضو من جيش بوغانفيل الثوري؛

٣٠ عضوان من المنطقة المحلية تعيينهما لجنة وقف إطلاق النار في بوغانفيل.

(د) تحدد صلاحيات ووظائف لجان المناطق المحلية بموجب المبادئ التوجيهية التي تضعها لجنة وقف إطلاق النار في بوغانفيل بما يتوافق مع أحكام اتفاق وقف إطلاق النار.

-٧ مجلس مراقبة وقف إطلاق النار في بوغانفيل

يشكل مجلس يعرف باسم مجلس مراقبة وقف إطلاق النار في بوغانفيل. وتتكون عضوية المجلس من الأطراف التالية:

- ١٠ عضو من حكومة بابوا غينيا الجديدة؛
- ٢٠ عضو من قوات الأمن؛
- ٣٠ عضو من السلطات القانونية الانتقالية؛
- ٤٠ عضو من المنظمة المعروفة باسم حكومة بوغانفيل الانتقالية؛
- ٥٠ عضو من جيش بوغانفيل الثوري؛
- ٦٠ عضو من إدارة منطقة شمالي جزر سليمان (بوغانفيل).

-٨ وظائف مجلس مراقبة وقف إطلاق النار في بوغانفيل

يضطلع المجلس بالوظائف التالية:

- ١٠ الفصل في أية مسألة تحيلها إليه لجان وقف إطلاق النار في بوغانفيل عملاً بالفقرة ٦(ب)٥؛
- ٢٠ فرض أية جزاءات تتوافق مع المبادئ التوجيهية لإنشائه ومع أحكام اتفاق وقف إطلاق النار؛
- ٣٠ ضمان عدم حدوث أي رد عسكري على أي خرق لاتفاق وقف إطلاق النار بخلاف ما هو منصوص عليه في الفقرة ٦ من الاتفاق؛
- ٤٠ ضمان تمتع أعضاء اللجان المنشأة بموجب الفقرة ٤(ب) والفقرة ٦(ب) بالأمن والحصانة من الأذى.

٩- مؤتمر السلم في بوغانفيل

وفقا لديباجة اتفاق وقف إطلاق النار، يتألف مؤتمر السلم في بوغانفيل من ممثلين عن الجماعات السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية في بوغانفيل مع مشاركة معترف بها من قبل النساء والشباب وجميع قطاعات الحياة في بوغانفيل.

١٠- إتاحة وصول الخدمات الإنسانية

يتفق الأطراف على وجوب الرفع الفوري للقيود المفروضة على توفير الخدمات الطبية وغيرها من الخدمات الإنسانية لجميع مناطق بوغانفيل. ويشتمل توفير هذه الخدمات على تلك التي تقدمها وكالات مستقلة ومعترف بها مثل المنظمات غير الحكومية ذات السمعة الطيبة.

- - - - -